الصباح الاقتصادية 12

العدد 2349 - السنة الثامنة
الأحد 16 ربيع الأول 1437 - الموافق 27 ديسمبر 2015
Sunday 27 December 2015 - No.2349 - 8th Year

يكرس نهجاً احتكارياً بما ينتقص من شرعيته القانونية ويخالف النزعة الاقتصادية العالمية

«الشال»: مشروع قانون تنظيم الوكالات التجارية خطوة ارتداد إلى الخلف

■ سوق العقار يشهد ارتفاعاً في السيولة بنسبة 63.1 % خلال نوفمبر مقارنة بأكتوبر 2015

أوضح تقرير «الشال» الإقتصادي أن آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق-، (بعد إستثناء كل من النشاط الحرفي والمواقف والمطاعم والشريط الساحلي)، تشير إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار، في نوفمبر 2015 بنحو 63.1%، مقارنة بسيولة اكتوبر 2015، إذ بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 305.4 مليون دينار كويتي، في حين انها بلغت نحو 187.2 مليون دينار كويتي، ولكنها انخفضت بما نسبته 30.8%- مقارنه مع سيولة نوفمبر 2014.

وتوزعت تداولات نوفمبر 2015 ما بين نحو 298.5 مليون دينار كويتي، عقوداً، ونحو 6.9 مليون دينار كويتي، وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 479 صفقة، توزعت ما بين 459 عقوداً و20 وكالات، وحصدت محافظة الأحمدي اعلى عدد من الصفقات بنحو 218 صفقة وممثلة بنحو 45.5% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة حولي بـ 80 صفقة وتمثل نحو 16.7%، في حين حصلت محافظة الجهراء على ادنى عدد تداول بـ 25 صفقة ممثلة بنحو 5.2%.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 99.5 مليون دينار كويتي مرتفعة بنحو 30.4% مقارنة مع اكتوبر 2015، عندما بلغت نحو 76.3 مليون دينار كويتي، بينما انخفضت نسبة مساهمتها إلى نحو 32.6% من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 40.7% في اكتوبر 2015. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال 12 شهرا نحو 129.7 مليون دينار كويتي، اي أن قيمة تداولات شهر نوفمبر ادنى بما نسبته 23.3%- مقارنة بالمعدل. بينما ارتفع عدد الصفقات لهذا النشاط الى 325 صفقة مقارنة بـ 245 صفقة في اكتوبر 2015. وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 306.1 الف دينار كويتي.

وارتفعت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري إلى نحو 123.4 مليون دينار كويتي، اي بارتفاع بنحو 73.4% مقارنة مع اكتوبر 2015، حين بلغت نحو 71.2 مليون دينار كويتي. وارتفعت نسبتها من جملة السيولة إلى نحو 40.4% مقارنة بما نسبته 38% في اكتوبر 2015. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهرا نحو 115.2 مليون دينار كويتي، اي ان قيمة تداولات شهر نوفمبر اعلى بما نسبته 7.1% مقارنة بمعدل آخر 12 شهراً. وارتفع عدد صفقاته الى 147 صفقة مقارنة بـ 94 صفقة في اكتوبر 2015. وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 839.6 الف دينار كويتي، بارتفاع عن معدل شهر اكتوبر 2015 بنحو 10.9%.

وارتفعت، قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 81.2 مليون دينار كويتي، اي بارتفاع بنحو 135.7% مقارنة مع اكتوبر 2015، حين بلغت نحو 34.5 مليون دينار كويتي. وارتفعت نسبته من جملة قيمة التداولات العقارية إلى نحو 26.6% مقارنة بما نسبته 18.4% في اكتوبر 2015. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 37.6 مليون دينار كويتي، اي أن قيمة تداولات هذا الشهر اعلى بنحو 116.2% عن متوسط 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 6 صفقات بينما كانت 9 صفقات في اكتوبر 2015، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة 306.1 الف دينار كويتي.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 99.5 مليون دينار كويتي مرتفعة بنحو 30.4% مقارنة مع اكتوبر 2015، عندما بلغت نحو 76.3 مليون دينار كويتي، بينما انخفضت نسبة مساهمتها إلى نحو 32.6% من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 40.7% في اكتوبر 2015. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال 12 شهرا نحو 129.7 مليون دينار كويتي، اي أن قيمة تداولات شهر نوفمبر ادنى بما نسبته 23.3%- مقارنة بالمعدل. بينما ارتفع عدد الصفقات لهذا النشاط الى 325 صفقة مقارنة بـ 245 صفقة في اكتوبر 2015. وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 306.1 الف دينار كويتي.

وارتفعت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري إلى نحو 123.4 مليون دينار كويتي، اي بارتفاع بنحو 73.4% مقارنة مع اكتوبر 2015، حين بلغت نحو 71.2 مليون دينار كويتي. وارتفعت نسبتها من جملة السيولة إلى نحو 40.4% مقارنة بما نسبته 38% في اكتوبر 2015. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهرا نحو 115.2 مليون دينار كويتي، اي ان قيمة تداولات شهر نوفمبر اعلى بما نسبته 7.1% مقارنة بمعدل آخر 12 شهراً. وارتفع عدد صفقاته الى 147 صفقة مقارنة بـ 94 صفقة في اكتوبر 2015. وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 839.6 الف دينار كويتي، بارتفاع عن معدل شهر اكتوبر 2015 بنحو 10.9%.

وارتفعت، قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 81.2 مليون دينار كويتي، اي بارتفاع بنحو 135.7% مقارنة مع اكتوبر 2015، حين بلغت نحو 34.5 مليون دينار كويتي. وارتفعت نسبته من جملة قيمة التداولات العقارية إلى نحو 26.6% مقارنة بما نسبته 18.4% في اكتوبر 2015. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 37.6 مليون دينار كويتي، اي أن قيمة تداولات هذا الشهر اعلى بنحو 116.2% عن متوسط 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 6 صفقات بينما كانت 9 صفقات في اكتوبر 2015، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة 306.1 الف دينار كويتي.

وارتفعت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري إلى نحو 123.4 مليون دينار كويتي، اي بارتفاع بنحو 73.4% مقارنة مع اكتوبر 2015، حين بلغت نحو 71.2 مليون دينار كويتي. وارتفعت نسبتها من جملة السيولة إلى نحو 40.4% مقارنة بما نسبته 38% في اكتوبر 2015. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهرا نحو 115.2 مليون دينار كويتي، اي ان قيمة تداولات شهر نوفمبر اعلى بما نسبته 7.1% مقارنة بمعدل آخر 12 شهراً. وارتفع عدد صفقاته الى 147 صفقة مقارنة بـ 94 صفقة في اكتوبر 2015. وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 839.6 الف دينار كويتي، بارتفاع عن معدل شهر اكتوبر 2015 بنحو 10.9%.

وارتفعت، قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 81.2 مليون دينار كويتي، اي بارتفاع بنحو 135.7% مقارنة مع اكتوبر 2015، حين بلغت نحو 34.5 مليون دينار كويتي. وارتفعت نسبته من جملة قيمة التداولات العقارية إلى نحو 26.6% مقارنة بما نسبته 18.4% في اكتوبر 2015. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 37.6 مليون دينار كويتي، اي أن قيمة تداولات هذا الشهر اعلى بنحو 116.2% عن متوسط 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 6 صفقات بينما كانت 9 صفقات في اكتوبر 2015، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة 306.1 الف دينار كويتي.

وارتفعت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري إلى نحو 123.4 مليون دينار كويتي، اي بارتفاع بنحو 73.4% مقارنة مع اكتوبر 2015، حين بلغت نحو 71.2 مليون دينار كويتي. وارتفعت نسبتها من جملة السيولة إلى نحو 40.4% مقارنة بما نسبته 38% في اكتوبر 2015. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهرا نحو 115.2 مليون دينار كويتي، اي ان قيمة تداولات شهر نوفمبر اعلى بما نسبته 7.1% مقارنة بمعدل آخر 12 شهراً. وارتفع عدد صفقاته الى 147 صفقة مقارنة بـ 94 صفقة في اكتوبر 2015. وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 839.6 الف دينار كويتي، بارتفاع عن معدل شهر اكتوبر 2015 بنحو 10.9%.

وارتفعت، قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 81.2 مليون دينار كويتي، اي بارتفاع بنحو 135.7% مقارنة مع اكتوبر 2015، حين بلغت نحو 34.5 مليون دينار كويتي. وارتفعت نسبته من جملة قيمة التداولات العقارية إلى نحو 26.6% مقارنة بما نسبته 18.4% في اكتوبر 2015. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 37.6 مليون دينار كويتي، اي أن قيمة تداولات هذا الشهر اعلى بنحو 116.2% عن متوسط 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 6 صفقات بينما كانت 9 صفقات في اكتوبر 2015، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة 306.1 الف دينار كويتي.

قيمة الصفقات العقارية خلال 12 شهرا

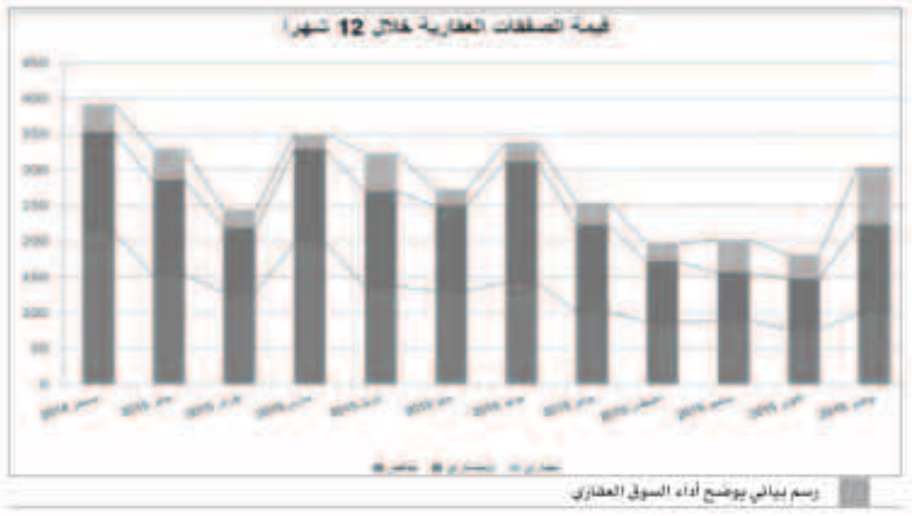

رسم بياني يوضح أداء السوق العقاري

توزيع الصفقات على محافظات الكويت

رسم يوضح نسب توزيع الصفقات العقارية على المحافظات

■ إجمالي الإيرادات التشغيلية لبنك بوبيان ارتفعت بنحو 8.7 مليون دينار مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي

اكتوبر 2015، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة نحو 13.5 مليون دينار كويتي. وبلغت قيمة تداولات نشاط المخازن نحو 1.25 مليون دينار كويتي بواقع صفقة واحدة خلال نوفمبر 2015.

وعند مقارنة تداولات شهر نوفمبر 2015 بمثيلتها، للشهر نفسه، من السنة الفائتة (نوفمبر 2014)، نلاحظ انخفاضا في سيولة السوق العقاري، من نحو 441 مليون دينار كويتي إلى 305.4 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 30.8%-، كما أسلفنا. وشمل الانخفاض نشاط السكن الخاص، بنسبة 47.5%-، والنشاط التجاري بنسبة 39.4%-، بينما ارتفع النشاط الاستثماري بنسبة 5%.

وان استمر معدل السيولة بحدود معدل الشهور الأحد عشر الفائتة من العام، يفترض أن تبلغ سيولة سوق العقار في عام 2015 نحو 3.3 مليار دينار كويتي، وهي سيولة أقل من مستوى سيولة عام 2014 بنحو 33.9%-، أي إستمرار تراجع في سيولة سوق العقار.

مشروع قانون بتنظيم الوكالات التجارية

فيما يبدو أنه إستكمال لسلسلة متصلة من التشريعات المنقوصة، وتلك التي يتم إبطالها، إنتهت لجنة الشئون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة إلى مشروع قانون بتنظيم الوكالات التجارية، والمشروع في تقديرنا خطوة إرتداد إلى الخلف. فالأصل في التشريعات، هو نزوعها إلى تعزيز مكتسبات الأغلبية، بينما المشروع المقترح يكرس نهج إحتكاري بما ينتقص من شرعيته القانونية، ويخالف النزعة الاقتصادية السائدة في العالم الداعية إلى تحرير التجارة إلى درجة عولمة كل مكوناتها.

في القديم، مر العالم بثورة تشريعية لضمان إنحياز التشريع لمصالح الأغلبية، خلالها تم التأسيس لشبكة الضمان الإجتماعي، مثل إقرار الحد الأدنى للأجور، وتشجيع تكوين النقابات للدفاع عن مصالح الفئات الأقل حظا في نصيبها في سلطة إتخاذ القرار. تحقق ذلك بعد أزمة الكساد العظيم في عام 1929. وبداية الإصلاح كانت في أعتى الدول الرأسمالية، أي الولايات المتحدة الأمريكية منشأ الأزمة، وكان الهدف المعلن، هو حماية المجتمع من نهج الرأسمالية المتوحشة ودعوتها إلى إلغاء التشريعات وترك «اليد الخفية» تنظم حقوق وواجبات شركاء العمل. ونفس النهج أيضا أصبح السائد في العالم منذ أزمته المالية في عام 2008، فالدول الرأسمالية جميعها، باتت أكثر نزعة إلى الحد من الإحتكار وفرضت قيود حوكمة عالية على إدارات المؤسسات الكبرى، والغرض، هو حماية إستباقية للغالبية المتضررة من تلك الأزمة.

والتشريع المقترح من لجنة الشئون المالية والاقتصادية، ينتزع إلى تغليب مصلحة الوكيل على مصلحة المستهلك أو العميل أو الأغلبية، وذلك سوف يضيف هامش غير مستحق على الأسعار، وفي زمن يفترض فيه حماية دخل المستهلك من التآكل بسبب التضخم المتزامن مع حقبة يزداد فيها ضعف إحتمالات القدرة على زيادة الأجور. ومواد مثل حصر إستيراد السلعة من بلد المنشأ فقط، أو إعفاء الوكيل من صيانتها ما لم تكن وفق مواصفاته، أو حصر الوكالة بشركة واحدة أو تاجر واحد، مجرد أمثلة على تكريس سلطة الإحتكار لدى الوكيل. والأمثلة الأخرى كثيرة، ومن المؤكد أن هناك جهات إختصاص أكثر قدرة منا على نقدها، وما يثير قلقنا هو ذلك النهج التشريعي المخالف للمنطق والمخالف لإتجاه التشريع في العالم المتحضر.

والواقع أن التشريعات غير العادلة لا تستقر ولا تحترم، وبمجرد نفاذها، وإلى جانب ما تسببه من غضب لا يحتاجه المجتمع المحلي في ظروفه الحاضرة، سوف تدفع الناس إلى البحث عن أكثر من وسيلة لتجاوزها، وإلى جانب خطورتها السياسية، سوف تضيف إلى العدد المتزايد من القوانين الرخوة، بينما الوضع والظروف تتطلب العودة إلى تكريس سيادة القانون، ولن يتحقق ذلك ما لم تكن قوانين عادلة، ولازال في الوقت متسع للتعديل مادام الحديث حول مشروع قانون.

نتائج بنك وربة – 30 سبتمبر 2015

اعلن البنك عن نتائج أعماله، لفترة الشهور التسعة الأولى من العام الحالي، والمنتهية في 30 سبتمبر 2015، وهي تشير إلى أن صافي أرباح البنك –بعد خصم الضرائب–، بلغ نحو 1.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 318 الف دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2014. ويعود الفضل في تحقيق البنك أرباحاً صافية إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 3.4 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 13.3 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 9.9 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2014. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 2.2 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 8.6 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 6.4 مليون دينار كويتي، وارتفع، أيضا، بند صافي الأتعاب والعملات بنحو 1.7 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 335 الف دينار كويتي، بينما انخفض بند صافي إيرادات الاستثمار بنحو 524 الف دينار كويتي، وصولا إلى نحو 2.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 3 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية، بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها نحو 1.7 مليون دينار كويتي، أو نحو 21.1%، أي من نحو 8.2 مليون دينار كويتي في سبتمبر 2014 إلى نحو 10 مليون دينار كويتي، نتيجة ارتفاع جميع مكونات المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 75.1%، بعد أن كانت نحو 83.3%. وارتفع بند مخصص انخفاض القيمة بنحو 686 الف دينار كويتي، أو نحو 51.8%، عندما بلغ نحو 2 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت، عندما بلغ نحو 1.3 مليون دينار كويتي. وهذا يفسر ارتفاع هامش صافي الربح قبل خصم مخصص انخفاض القيمة إلى نحو 24.9%، مقارنة بنحو 16.7%، للفترة نفسها من العام السابق. وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعا، بلغ قدره 88 مليون دينار كويتي ونسبته 14.8%، ليصل إلى نحو 682.8 مليون دينار كويتي، مقابل 594.8 مليون دينار كويتي، في نهاية عام 2014. في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 175.6 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 34.6%، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2014، حين بلغ 507.1 مليون دينار كويتي. وارتفع بند مدينو التمويل بنحو 104.2 مليون دينار كويتي، أي نحو 26.9%، وصولا إلى نحو 492.4 مليون دينار كويتي (72.1% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 388.2 مليون دينار كويتي (65.3% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2014. وارتفع بنحو 42%، أو نحو 145.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 346.7 مليون دينار كويتي (68.4% من إجمالي الموجودات)، في الفترة نفسها من عام 2014. من جهة أخرى، انخفض بند إيداعات لدى البنوك بنحو 31 مليون دينار كويتي، أي بنحو 25.3%، وصولاً إلى نحو 91.5 مليون دينار كويتي (13.4% من إجمالي الموجودات)، مقارنة مع نحو 122.6 مليون دينار كويتي (20.6% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2014، بينما ارتفع بنحو 13%، أي نحو 10.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2014. مقارنة بنحو 81 مليون دينار كويتي (16% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب إجمالي حقوق الملكية) سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 87 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 17.3%، لتصل إلى نحو 590 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 502.9 مليون دينار كويتي بنهاية عام 2014. وحققت ارتفاعا بنحو 174.9 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو 42.2% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الفترة نفسها من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 84.1%، بعد أن كانت نحو 84.2%. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 86.4%، بعد أن كانت نحو 81.8% للفترة ذاتها من العام السابق.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعا، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2014. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين للبنك (ROE) إلى نحو 1.8%، مقارنة بنحو 0.5%. وارتفع، مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 1.7%، مقارنة بنحو 0.4%. وارتفع، أيضا، مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) إلى نحو 0.3%، مقارنة بنحو 0.1%. وبلغت ربحية السهم (EPS) نحو 1.3 فلس مقارنة بنحو 0.3 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 2.3 ضعف مقارنة بنحو 2.9 ضعف.

نتائج بنك بوبيان – 30 سبتمبر 2015

أعلن بنك بوبيان نتائج أعماله لفترة الشهور التسعة الأولى من العام الحالي، والمنتهية في 30 سبتمبر 2015. وهي تشير إلى أن البنك حقق أرباحا –بعد خصم الضرائب–، بلغت نحو 25.2 مليون دينار كويتي، أو بنسبة ارتفاع مقداره 4.9 مليون دينار كويتي، ونسبته 24.1%، مقارنة بنحو 20.3 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2014. ويعود الفضل في ارتفاع الأرباح الصافية إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 8.7 مليون دينار كويتي، أي نحو 14.9%، حين بلغت 67.1 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 58.4 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2014. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع معظم مكونات الإيرادات التشغيلية، فارتفع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 8.9 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 57.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 49 مليون دينار كويتي، وارتفع، أيضا، بند صافي إيرادات الأتعاب والعملات بنحو 1.8 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 6.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 4.5 مليون دينار كويتي. بينما تراجع بند حصة في نتائج شركات زميلة بنحو 1.3 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 509 الف دينار كويتي، مقارنة مع نحو 1.8 مليون دينار كويتي. وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية، بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها نحو 3.1 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 29.5 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 26.4 مليون دينار كويتي في 30 سبتمبر 2014، وبنسبة بلغت نحو 11.7%، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع مكونات المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 44%، مقارنة مع نحو 45.3% في الفترة نفسها من عام 2014. وارتفع مخصص انخفاض القيمة بنحو 471 الف دينار كويتي، وصولا إلى 11.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 10.8 مليون دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع قاربت 4.4%، وهذا يفسر ارتفاع هامش صافي الربح حيث بلغ نحو 37.5%، مقارنة بنحو 34.8% خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الأصول قد سجل ارتفاعا، بلغ قدره 330.8 مليون دينار كويتي، ونسبته 12.5%، ليصل إلى 2.979 مليار دينار كويتي، مقابل 2.648 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2014، في حين بلغ ارتفاع إجمالي الأصول نحو 467.9 مليون دينار كويتي ونسبته 18.6%، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2014، حين بلغ 2.511 مليار دينار كويتي. وارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء، بما قيمته 302.4 مليون دينار كويتي، اي بما نسبته 16.8%، وصولا إلى 2.108 مليار دينار كويتي (70.8% من إجمالي الأصول)، مقارنة بنحو 1.805 مليار دينار كويتي (68.2% من إجمالي الأصول)، في نهاية عام 2014، وارتفع بنحو 20.9%، اي نحو 363.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2014، حين بلغ نحو 1.744 مليار دينار كويتي (69.4% من إجمالي الأصول).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 319.4 مليون دينار كويتي، لتصل إلى نحو 2.666 مليار دينار كويتي، بعد أن كانت 2.347 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2014. وهذه الأرقام ستكون أكبر لو قارنا إجمالي المطلوبات مع الفترة نفسها من العام السابق، إذ سيقارب 447.3 مليون دينار كويتي، أو بنسبة ارتفاع 20.2% حيث بلغ آنذاك نحو 2.219 مليار دينار كويتي. وبذلك، ارتفعت نسبة إجمالي مطلوبات البنك إلى إجمالي قيمة الأصول إلى نحو 89.5%، بعد أن كانت 88.4%، في نهاية الفترة ذاتها من العام الماضي. وبلغت نسبة تمويلات إسلامية للعملاء إلى إجمالي الودائع نحو 79.9% بعد أن كانت نحو 79.6%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على اساس سنوي، إلى أن مؤشرات ربحية البنك، جميعها، قد سجلت ارتفاعاً، حيث ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى 11.1%، مقارنة بنحو 9.8% للفترة نفسها من العام السابق، وحقق العائد على رأسمال البنك (ROC) ارتفاعاً، أيضا، حين بلغ نحو 16.7%، مقارنة بما كان عليه في الفترة نفسها من العام الماضي، والبالغ 14.2%. وسجل مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) ارتفاعا طفيفاً، حين بلغ نحو 1.19%، قياساً بنحو 1.15%. وبلغت ربحية السهم (EPS) نحو 12.2 فلساً مقابل نحو 9.8 فلساً، للفترة نفسها من عام 2014. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / الربحية (P/E) نحو 24.9 مرة، (أي تحسن)، مقارنة مع 38.9 مرة للفترة نفسها من العام السابق، نتيجة ارتفاع ربحية السهم بنحو 24.5%. بالإضافة إلى انخفاض سعر السهم بنحو 20.6% عن مستوى سعره في 30 سبتمبر 2014. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 2.7 مرة، مقارنة بنحو 3.4 مرة للفترة نفسها، من العام السابق.

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي (4 أيام تداول بسبب عطلة عيد المولد النبوي)، اقل نشاطاً، إذ انخفضت جميع المؤشرات، من مؤشر القيمة المتداولة، ومؤشر الكمية المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام ايضاً. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الأربعاء الماضي، قد بلغت نحو 365.4 نقطة وبانخفاض بلغ قيمته 1.2 نقطة ونسبته 0.3% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، و انخفض بنحو 78.6 نقطة، اي ما يعادل 17.7% عن إقفال نهاية عام 2014.

■ صافي أرباح بنك وربة بعد خصم الضرائب خلال الأشهر التسعة الأولى من العام بلغ 1.3 مليون دينار

البيان	2015/09/30 (ألف دينار كويتي)	2014/09/30 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مجموع الأصول	2,978,685	2,510,790	467,895	%18.6	↑
مجموع المطلوبات	2,666,244	2,218,912	447,332	%20.2	↑
مجموع حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	307,368	287,042	20,326	%7.1	↑
مجموع الإيرادات التشغيلية	67,105	58,378	8,727	%14.9	↑
مجموع المصروفات التشغيلية	29,506	26,422	3,084	%11.7	↑
المتحصلات	11,259	10,788	471	%4.4	↑
الضرائب	1,158	878	280	%31.9	↑
صافي الربح	25,182	20,290	4,892	%24.1	↑
المؤشرات					
++العائد على معدل الأصول	%1.19	%1.15			↑
++العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%11.1	%9.8			↑
++العائد على رأس المال	%16.7	%14.2			↑
ربحية السهم الواحد (فلس)	12.2	9.8	2.4	%24.5	↑
إقفال سعر السهم (فلس)	405	510	(105)	%20.6-	↓
++مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	24.9	38.9			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	2.7	3.4			

المؤشرات المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2015 على أساس سنوي لبنك بوبيان